جامعة العلوم الإسلامية العالمية

الميزان

للدراسات الإسلامية والقانونية

مجلة علمية عالمية محكمة

المجلد العاشر – العدد الثاني: ذو الحجة1444هـ/حزيران2023م

E-ISSN 2790-251X
ISSN 2311-097X

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

الميزان

مجلة علمية عالمية محكمة

The World Islamic Sciences and Education University (W.I.S.E)

Al-Meezan

for Law and Islamic Studies

An International Research and Refereed Journal

The views and ideas expressed in the articles published in this journal are of their own authors and do not reflect the views of the editorial board or the World Islamic science and Education University or the policies of the Ministry of Higher Education and Scientific Research.

Volume (10), Number (2),Dhu al.Hijjah,1444, june. 2023

E-ISSN 2790-251X
ISSN 2311-097X

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

الميزان
للدراسات الإسلامية والقانونية

مجلة علمية عالمية محكمة

تصدر عن عمادة البحث العلمي في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

عمّان/ المملكة الأردنية الهاشمية

ISSN 2311-097X
EISSN 2790-251X

المجلد العاشر/ العدد الثاني، ذو الحجة 1444هـ/ حزيران 2023م

ما ورد في هذه المجلة يعبّر عن آراء الباحثين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير
أو جامعة العلوم الإسلامية العالمية أو سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

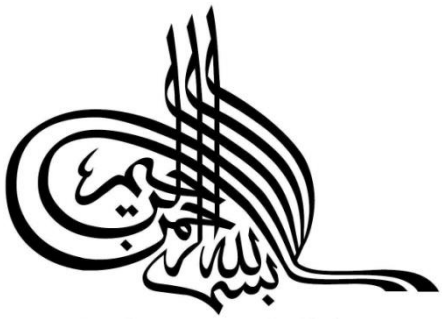

تُوجّه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:

رئيس هيئة تحرير مجلة الميزان للدراسات الإسلامية والقانونية

عمادة البحث العلمي- جامعة العلوم الإسلامية العالمية

المملكة الأردنية الهاشمية

ص.ب (1101) الرمز البريدي (11947)

هاتف (5600230 6 962+) فاكس (5600237 6 962+)

البريد الإلكتروني: **al_mizan.journal@wise.edu.jo**

موقع الجامعة الإلكتروني: **www.wise.edu.jo**

الميزان للدراسات الإسلامية والقانونية

مجلة علمية عالمية محكمة

المجلد العاشر/ العدد الثاني، ذو الحجة 1444هـ/ حزيران 2023م

رئيس هيئة التحرير

أ.د أحمد غالب الخرشة

هيئة تحرير المجلات العلمية

أ.د. حمدي القبيلات	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ.د. عليا العويدي	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ.د. عبد الله العنبر	الجامعة الأردنية
أ.د. رضا المواضية	جامعة الزرقاء
أ.د. محمد الشورة	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ.د. عمر المومني	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ.د. عدنان عبيدات	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ.د. محمد النويهي	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
د. ابتهاج أحمد	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
د. سالم ابنيان	جامعة العلوم الإسلامية العالمية

الهيئة الاستشارية

سماحة الشيخ عبد الكريم خصاونة	مفتي عام المملكة الأردنية الهاشمية
أ.د. جعفر الفناطسة	رئيس جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ.د. عبد الناصر أبو البصل	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية سابقا
أ.د. عبد الرزاق الشايجي	جامعة الكويت
أ.د. قاسم أحمد قاسم	عميد كلية القانون/جامعة دهوك العراق
أ.د. صلاح الدين دكداك	عضو مختبر الشريعة والقانون والمجتمع/المغرب
أ.د. نادر محمد إبراهيم	كلية القانون/جامعة قطر

المحرّر اللغوي/ اللغة العربية

د. أحمد عنيزات

المحرّر اللغوي/ اللغة الإنجليزية

د. سناء جرار

اخراج العدد: بشار الوريكات

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة الميزان للدراسات الإسلامية والقانونية

مجلة علمية عالمية محكّمة

تعريف بالمجلة:

مجلة الميزان للدراسات الإسلامية والقانونية، مجلة علميّة عالمية متخصّصة محكّمة تصدر عن عمادة البحث العلمي في جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

مقر المجلة: جامعة العلوم الإسلامية العالمية – عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية.

تُصدر المجلة ثلاثة أعداد سنوياً.

أهداف المجلة:

1- الإسهام في نشر المعرفة العلمية الأصيلة وتقدّمها في مجال الدراسات الإسلامية والقانونية.
2- المعالجة العلمية لقضايا العصر ومشكلاته.
3- الإسهام في المحافظة على هوية الأمة العربية والإسلامية وقيمها وترسيخها والاعتزاز بها.

دائرة اهتمام المجلة:

1- تنشر مجلة الميزان البحوث الأصيلة التي تحتوي إضافة إلى المعرفة في مجال الدراسات الإسلامية والقانونية من داخل الجامعة وخارجها باللغتين العربية والإنجليزية.
2- تهتم المجلة بنشر الدراسات النظرية والمراجعات النقدية التي تغطي بتعمّق أحد فروع المعرفة التي تنتمي إلى تخصص المجلة.
3- تنشر المجلة الدراسات التطبيقية و/ أو الدراسات المتعلقة بالوضع الراهن في الدول العربية و/أو الإسلامية منفردة أو مجتمعة على أن تكون هذه الأبحاث ملتزمة بالأسلوب والمنهجية المتعارف عليهما في هذه الحالة.
4- نشر مراجعات الكتب الحديثة، المنشورة منذ عامين على الأكثر، الخاصة بأحد فروع المعرفة التي تنتمي إلى تخصص المجلة، على أن تأتي هذه المراجعات حسب الأصول المتعارف عليها.
5- تنشر المجلة ما يردها من تعقيب على الأبحاث والدراسات المنشورة فيها.
6- ترحّب بنشر ملخصات الرسائل الجامعية ذات العلاقة بفروع المعرفة التي تنتمي إلى تخصص المجلة.

شروط عامة للنشر:

1- يُشترط في المخطوط المقدَّم للنشر في المجلة ألا يكون قد نُشر أو قُدّم للنشر في مجلة أُخرى، وعلى الباحث أن يقدم إقراراً خطياً بذلك عند تقديم المخطوط للنشر.

2- تخضع جميع المخطوطات المقدّمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي الدقيق حسب الأصول المتّبعة مع الحفاظ على سِرّية التحكيم.

3- تشمل معايير التقويم كلاً من: الأصالة العلمية للمخطوط، ومدى إضافته للمعرفة، وإمكانية تطبيقه، ومنهجيته، وأسلوبه، ونتائجه، ومدى مراعاة الأمانة العلمية، وسلامة اللغة، وسلاسة أسلوب العرض.

4- للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على المخطوط قبل إجازته للنشر، كما أن لها الحق في إدخال قدر من "التحرير" على المخطوطات المجازة.

5- تحتفظ المجلة بالحق في عدم نشر أي مخطوط دون إبداء الأسباب، ويُعدّ قرارها نهائياً.

6- أن يوافق الباحث على نقل حقوق النشر إلى المجلة، وفي حال رغبة المجلة إعادة نشر البحث أو جزء منه يجب حصول المجلة على موافقة الباحث.

7- يلتزم الباحث بدفع النفقات المترتبة عن إجراءات التقييم إذا رغب الباحث بإيقافها.

8- الآراء التي ترد في الأبحاث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء الباحثين أنفسهم، ولا تعكس بالضرورة سياسة جامعة العلوم الإسلامية العالمية أو هيئة تحرير المجلة.

قواعد تفصيلية للنشر:

مواصفات البحث المُقدّم للنشر:

1- ألا يزيد المخطوط مع المصادر والهوامش والجداول والملاحق على (35) صفحة بواقع (9000 كلمة وحجم الحرف 14)، مطبوعة بمسافات مزدوجة بين الأسطر على ورق (A4)، مع الترقيم المتسلسل لجميع صفحات المخطوط.

2- ترسل أربع نسخ ورقية ونسخة على قرص ممغنط (CD) مطبوعة على برنامج Word، ونسخة بواسطة البريد الإلكتروني. ويجب أن تكون جميع النسخ متطابقة.

3- ترقّم الجداول والأشكال بالترتيب كما وردت في المخطوط، وتزوّد الجداول بعناوين في الأعلى والأشكال في الأسفل وهوامشهما في الأسفل، ويطبع كل منهما على صفحة مستقلة مع تحديد موقع
الجدول أو الشكل في المتن على نحو "شكل (1) هنا تقريباً".

4- تشتمل الصفحة الأولى من المخطوط على عنوان المخطوط، والاسم الثلاثي للباحث أو الباحثين (بالعربية والإنجليزية) ورتبهم العلمية وأماكن عملهم الحالية، وعنوان المراسلة للباحث الرئيس بالتفصيل.

5- تشتمل الصفحة الثانية من المخطوط على العنوان (دون ذكر اسم المؤلف) ويليه ملخص دقيق باللغة العربية على ألاّ يزيد عن (150) كلمة.

6- تشتمل الصفحة الثالثة من المخطوط على ملخص (Abstract) باللغة الإنجليزية (ترجمة علمية دقيقة للملخص العربي) وبالشروط ذاتها.

7- تبدأ مقدمة المخطوط من الصفحة الرابعة، ويشتمل على عنوان المخطوط (دون ذكر اسم المؤلف).

8- يقدم مع المخطوط المقبول للنشر سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

طريقة التوثيق:

1- **الآيات القرآنية:** تنسخ الآية الكريمة بخط المصحف العثماني ويوضع بعد نهاية الآية رقم الآية واسم السورة بين قوسين. مثال [آل عمران: 46].

2- **الأحاديث النبوية الشريفة:** توثّق بالرجوع إلى كتب الحديث الأصلية –مع بيان درجتها من الصحة– وذلك ببيان الكتاب، والباب، ورقم الحديث إن أمكن. مثال: عن عائشة قالت: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم: "أحب الأعمال إلى الله تعالى أدومها وإن قلّ". مسلم، صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيره، حديث رقم (218).

3- **الكتب:** توثّق الاقتباسات النصية أو المأخوذة بتصرف مشاراً إليها بأرقام متسلسلة في نهاية البحث على النحو الآتي:
اسم المؤلف كاملاً وتاريخ وفاته هجرياً وميلادياً بين قوسين متبوعاً بفاصلة، ثم اسم الكتاب (مطبوعاً بخط غامق Bold) متبوعاً بفاصلة، ثم اسم المحقِّق أو المترجم –إن وجد– متبوعاً بفاصلة،

ثم مكان النشر متبوعاً بفاصلة، ثم اسم الناشر متبوعاً بفاصلة، ثم تاريخ النشر مع بيان الطبعة بين قوسين، ثمرقم الجزء إن وجد متبوعاً بفاصلة، ثم رقم الصفحة.

مثال: محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (توفي 548هـ/ 1153م)، **الملل والنحل**، تحقيق: أمير علي مهنا وعلي حسن فاعور، بيروت، دار المعرفة، 1998م (ط7)، ج1، ص118. وإذا ذُكر هذا الكتاب مرة أخرى يُوثّق مختصراً: الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج1، ص341.

ولا ترفق قائمة بالمصادر والمراجع في نهاية البحث.

4- **النصوص القانونية والأحكام القضائية:**

- توثّق النصوص القانونية بذكر النص من مصدره. مثال: المادة (5) من قانون أصول المحاكمات المدنية رقم (24) لسنة 1988.
- توثّق الأحكام القضائية بذكر الحكم من مصدره. مثال: عدل عليا، حكم رقم (120)، مجلة نقابة المحامين، العدد (1) لعام 1989، ص161.

5- الدوريات العلمية: يتم التوثيق على النحو الآتي:

اسم صاحب البحث كاملاً متبوعاً بفاصلة، ثم عنوان البحث متبوعاً بفاصلة، ثم اسم الدورية (مطبوعاً بخط غامق Bold) ومكان صدورها متبوعاً بفاصلة، ثم رقم المجلد ورقم العدد متبوعاً بفاصلة، ثم تاريخ العدد متبوعاً بفاصلة، ثم رقم الصفحة. مثال: عزمي طه السيد أحمد، المقصدان العلمي والأخلاقي لمعاني أسماء الله الحسنى عند الغزالي، **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**، جامعة آل البيت، المجلد (10)، العدد 1، 1994م، ص45، وإذا ذكر هذا البحث مرة أخرى يوثّق مختصراً: السيد أحمد: المقصدان العلمي والأخلاقي لمعاني أسماء الله الحسنى عند الغزالي، ص.

6- النقل من الصحف:

أ- **الخبر**: يشتمل على اسم الصحيفة، والعدد، والتاريخ، ومكان الصدور.

مثال: الدستور، ع9253، 13 حزيران، 1993م، عمان.

ب- **غير الخبر**: يشتمل على اسم الكاتب متبوعاً بفاصلة، ثم عنوان المقالة (مطبوعاً بخط غامق Bold) متبوعاً بفاصلة، ثم اسم الصحيفة والعدد متبوعاً بفاصلة، والتاريخ متبوعاً بفاصلة، ومكان الصدور.

مثال: محمود درويش، **أحد عشر كوكباً**، الدستور، عمان، 31 آذار 1993م، ع1965.

7- المخطوطات: يتم التوثيق على النحو الآتي:

اسم المؤلف كاملاً متبوعاً بفاصلة، ثم عنوان المخطوط كاملاً (مطبوعاً بخط غامق Bold) متبوعاً بفاصلة، ثم رقم المخطوط متبوعاً بفاصلة، ثم مكان المخطوط، ثم رقم الصفحة (أو الورقة) مع بيان الوجه أو الظهر المأخوذ منه الاقتباس باستخدام الرمزين (و) و(ظ) على التوالي.

مثال: ابن حجر العسقلاني (توفي 852هـ/ 1449م)، **ذيل الدرر الكامنة**، مخطوط رقم 649، المكتبة التيمورية، ورقة 54 (وجُه).

المرفقات عند تسليم البحث للتحكيم:

1- رسالة موجّهة إلى رئيس تحرير المجلة متضمّنة رغبة الباحث في نشر بحثه في المجلة، على أن تتضمن هذه الرسالة تحديد التخصص الدقيق للبحث.
2- نسخة إلكترونية، وذلك حسب المواصفات المتقدّم ذكرها في مواصفات البحث.
3- السيرة الذاتية للباحث (مُوجزة).
4- تعهّد من الباحث للمجلة بأن البحث لم يسبق نشره أو تقديمه للنشر في مجلة أخرى، وأن حقوق الملكية المتعلقة بالدراسة تؤول إلى جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

إجازة النشر:

1- تقوم المجلة بإبلاغ المؤلف عن إجازة المخطوط للنشر بعد استيفاء جميع الشروط والإجراءات اللازمة.
2- يُقدّم للباحث المنفرد أو الرئيس نُسَخٌ من العدد الذي نُشر فيه المخطوط بواقع عشر مستلات من البحث.
3- توجّه جميع المراسلات إلى المجلة على العنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة الميزان للدراسات الإسلامية والقانونية
عمادة البحث العلمي/جامعة العلوم الإسلامية العالمية/المملكة الأردنية الهاشمية
ص.ب (1101) الرمز البريدي (11947)
هاتف (5600230 6 962+) فرعي: (2012) فاكس (5600237 6 962+)
البريد الالكتروني: al_mizan.journal@wise.edu.jo
موقع الجامعة الإلكتروني: www.wise.edu.jo

فهم حديث "لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله" في ضوء السياق

مسعود محروس كوني*

تاريخ وصول البحث: 2022/8/22م تاريخ قبول البحث: 2022/11/2م

الملخص

تتناول هذه الدراسة فهم حديث "لن يدخل أحد منكم الجنّة بعمله" في ضوء السياق، ويتدرّج الباحث في ذلك ببيان معنى الحديث، ثم بيان معنى السياق وأنه ينقسم بما يتلاءم مع موضوع هذا البحث إلى معنيين: خاص وعام، ثمّ إبراز أهميّة السياق في فهم النصوص الشرعيّة.

وقد عرض الباحث نموذجا عمليا لفهم النصوص النبويّة من خلال السياق، وهو فهم حديث "لن يدخل أحد منكم الجنّة بعمله"، حيث تناول الباحث أهمّ الإشكالات الواردة على الحديث في كتابات بعض المعاصرين الذين أهملوا فهم الحديث في ضوء السياق، وذلك من خلال توظيف مناهج علمية ثلاثة، وهي: الاستقرائي والتحليلي والنّقدي. ثمّ فنّد الباحث هذه الإشكالات بتوضيحه ارتباط الحديث بسياقات ثلاثة تساهم في صحة فهمه، وهي: السياق اللغوي، والسياق العقدي، وسياق ألفاظ الحديث ورواياته.

ومن أهمّ ما توصّلت إليه الدّراسة: أنّ فهم الحديث في ضوء السياق يعين على الوصول إلى المعنى الصحيح لحديث رسول اللهﷺ. وأنّ إهمال السياق يعدّ أحد أهمّ أسباب الخلل الحاصل في فهم نصوص السنّة النبويّة. وأنّ هذا الحديث لا يسلب من العمل قيمته ولا يصادم الآيات القرآنية التي تربط دخول الجنّة بالعمل الصالح.

الكلمات المفتاحية: فهم الحديث، السياق، الجنّة

Understanding the Hadith "None of you will Enter Paradise by his Work" in the Light of the Context

Abstract

Abstract: This study deals with the understanding of the hadith "None of you will enter Paradise by his work" in the light of the context, and the researcher gradually explains the meaning of understanding the hadith, then clarifying the meaning of the context and that it is divided in accordance with the topic of this research into two meanings: specific and general, then highlighting the importance of the context in understanding the legal texts.

The researcher presented a practical model for understanding the prophetic texts through the context, which is the understanding of the hadith "None of you will enter Paradise with your work", where the researcher addressed the most important problems arising from the hadith in the writings of some contemporaries who neglected to understand the hadith in the light of the context. This is done by employing three scientific approaches: inductive, analytical, and critical. Then the researcher refuted these problems by clarifying the connection of the hadith with three contexts that contribute to the correct understanding of it, namely: the linguistic context, the doctrinal context, and the context of the hadith's words and narrations.

Among the most important findings of the study is that understanding the hadith in the light of the context helps to reach the correct meaning of the hadith of the Messenger of God, may God bless him and grant him peace. And that neglecting the context is one of the main reasons for the imbalance in understanding the texts of the Prophetic Sunnah. And that this hadith does not deprive the work of its value and does not conflict with the Qur'anic verses that link entering Paradise with righteous deeds.

Keywords: Understanding the hadith, Context, Paradise.

*باحث..

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيّدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمّا بعد:

فمن ثمرة العلم وبركته أن يُبنى بعضه على بعض، ولهذا تأتي كلّ دراسة مكمّلة للدّراسة التي سبقتها، ويضيف اللاحق على ما بذله السّابق، حتى يكون البناء بعد ذلك متكاملا وحصنا حصينا يحتمي به مَن يأوي إليه حين تعصف المحن وتزداد الإحن.

ويأتي هذا البحث ليضيف لبنة جديدة في دراسات فهم السنّة المطهّرة من خلال بيان الأدوات اللازمة لفهم الحديث النّبوي في ضوء سياقه.

مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميّتها:

مشكلة الدراسة:

لا بُدّ لفهم نصوص السنّة النبويّة من أدوات ينبغي امتلاكها والأخذ بها من قبل النّاظر فيها، وذلك بسبب التحدّيات التي تواجهها في الوقت الحاضر، والتي منها: الفهم الخاطئ، الذي يقع بسبب إهمال هذه الأدوات التي تضمن السلامة في الفهم، وما ينبني عليه من صحّة العمل بأمور الشرع.

وسوف تجيب الدّراسة عن الأسئلة الآتية:

-ما المراد بفهم الحديث النّبوي؟

-ما السياق، وما أنواعه وما أهميّته؟

-ما الإشكالات الواردة على حديث لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله؟

-كيف يُفهم الحديث في ضوء السياق اللغوي؟

-كيف يُفهم الحديث في ضوء السياق العقدي؟

-كيف يفهم الحديث في ضوء سياق ألفاظه ورواياته؟

أهداف الدراسة:

1-بيان المقصود بفهم الحديث النبوي.

2-بيان معنى السياق، وأنواعه، وإظهار أهميّته في فهم الأحاديث النبوية.

3-تعداد الإشكالات الواردة على الحديث قيد الدّراسة.

4-فهم الحديث في ضوء السياق اللغوي.

5-فهم الحديث في ضوء السياق العقدي.

6-فهم الحديث في ضوء سياق ألفاظه ورواياته.

أهمية الدراسة:

1- يعدّ فهم الحديث النّبوي الشـريف فهما سـليما من أهمّ الأمور التي ينبغي الحرص عليها ومراعاتها؛ ليصح الاسـتدلال بالسـنة ويحسـن العمل بأحكامها وتوجيهاتها، ولهذا دعت الحاجة إلى تسـليط الضـوء على أدوات فهم الحديث النبوي في ضوء سياقه لبيان ضرورة ملاحظتها، وإبرازها للعاملين في هذا الميدان.

2- يترتّب على إهمال فهم الحديث النبوي في ضـوء السـياق مآلات خطيرة على السـنّة النبويّة عامّة، وعلى النصوص المشكِلة خاصّة.

3-اشتملت الدراسة على مثال تطبيقي لفهم الحديث في ضوء السياق.

4-أبرزت الدراسة أهمية السياق من الناحية التطبيقيّة في فهم الحديث النّبوي.

الدراسات السابقة:

في حدود بحثي واطّلاعي لم أجد مَن تناول فهم هذا الحديث في ضـوء السـياق؛ وإنْ كانت الدّراسـات المتعلّقة بضوابط فهم السنة قد تطرقت إلى ما يخصّ أهميّة السياق في صحة الفهم، إلّا أنّ هذا البحث تناول فهم هذا الحديث خاصة من الناحية التطبيقية في ضوء السياق.

والدراسـتان اللتان وجد الباحث فيهما تقاطعا مع بحثه فيما يخص التعريف بالسـياق و أنواعه وأهميّته، هما:

الأولى: أطروحة دكتوراة بعنوان: (السياق وأثره في فهم الحديث النبوي دراسة نظريّة تطبيقيّة)، للباحث: محمد السوالمة[1].

وقد ركّز (السـوالمة) في دراسـته على السّـياق من حيث أثره في فهم نصـوص السـنة وتحليلها وتوجيه معانيها، وأثر دلالته في كتب شـروح الحديث، وأثره في دفع الشـبهات والإشـكالات، وهذا ظاهر في العنوان كما ترى.

وبحثي يتقاطع مع هذه الدراسـة من ناحية الاهتمام بالسـياق وإبراز أثره، لكنّه يفترق عنها بالتركيز على بيان سـياقات محددة تعين على فهم الحديث قيد الدراسـة على وجه الخصـوص، وتجدر الإشـارة إلى أنّ الدكتور السوالمة لم يتناول هذا الحديث في أطروحته.

الثانية: ورقة بحثية بعنوان: مراعاة السـياق وأثره في فهم السـنّة النبويّة، للدكتور فاروق حمادة[2]، وقد ابتدأ الدكتور حمادة بعرض هذا العنوان ضـمن عدة أصـعدة، أولها صـعيد الفكر الإنسـاني، ثم صـعيد الفكر الإسـلامي العام، ثم صـعيد الفكر الإسـلامي الخاص في تطبيقه العملي، ثم على صـعيد الفرد والمجتمع.

ثم لفت الباحث النّظر إلى أنّ أكثر الميادين التي ظهر فيها العناية بالسـياق هي البحث عن أسـباب ورود الحديث الشـريف. وقد أسـهب الباحث في هذا الأمر وضـرب عليه الأمثلة واكتفى به ولم يذكر غيره، ولم يتناول الدكتور فاروق هذا الحديث في بحثه.

ومن الدراسات المهمّة التي لها صلة بموضوع السياق عموما أو أحد أنواعه على وجه الخصوص:

-السـياق وأثره في فهم السـنة النبوية، للباحث: عبد الجبار محمد سـعيد، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان.

-السياق اللغوي وأثره في فقه الحديث النبوي، للدكتور ياسـر الشـمالي، مجلة دراسـات، علوم الشـريعة والقانون، الأردن.

وبحثي يتناول الناحية التطبيقيّة لهذه الأداة المهمة في الفهم كما سيأتي بيانه.

وأرجو أن يؤتيَ موضوع بحثي ثماره الزكيّة في القلوب الفاهمة التقيّة إن شاء الله.

منهجية البحث:

سلك الباحث في هذه الدّراسة المناهج الآتية:

1-المنهج الاستقرائي: وهذا المنهج استخدمه الباحث في الوقوف على أهم الإشكالات الواردة على فهم هذا الحديث، خاصّة في الكتب المعاصرة التي تعرّضت لشرح الأحاديث النبويّة.

2-المنهج التحليلي: وذلك بتحليل الإشكالات التي أوردها بعض المعاصرين على الحديث قيد الدّراسة.

3-المنهج النّقدي: المنهج النّقدي: حيث قمت بنقد هذه الإشـكالات المدّعاة وبيان وجه الخطأ في فهم أصحابها من خلال السياقات المرتبطة بفهم هذا الحديث.

خطة البحث:

يشتمل البحث بعد المقدّمة على مبحثين وسبعة مطالب وخاتمة، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول، السياق: معناه وأنواعه وأهميته في فهم الحديث، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المقصود بفهم الحديث

المطلب الثاني: المقصود بالسياق وأنواعه

المطلب الثالث: أهميّة السياق في فهم الحديث

المبحث الثاني: الإشـكالات الواردة على حديث "لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله" عرض ونقد، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأوّل: الإشكالات الواردة على الحديث

المطلب الثاني: فهم الحديث في ضوء السياق اللغوي

المطلب الثالث: فهم الحديث في ضوء السياق العقدي

المطلب الرابع: فهم الحديث في ضوء ألفاظه ورواياته

الخاتمة: وتشتمل على نتائج البحث، والتوصيات.

المبحث الأول السياق: معناه و أنواعه وأهميته في فهم الحديث

المطلب الأول: معنى فهم الحديث

لا بُدّ للباحث قبل بيان مقصوده من المعنى الإضافي للاسم المركّب من التمهيد بتعريف جزئيه (الفهم والحديث)، حتى يكون بناء المفهوم العام للتركيب الإضافي واضحا في الذِّهن.

أوّلا: معنى "الفهم" في اللغة وفي الاصطلاح:

*الفهم في اللغة: مصدر فَهِم، يَفْهَم. ويأتي في اللغة على عدّة معان، منها:

-العلم، ونَسَب ابن فارس ذلك إلى أهل اللغة[3].

-المعرفة [4].

-العقل [5].

*الفَهْم في الاصطلاح: تقارب كلام أهل العلم في معنى الفهم اصطلاحا، ويكاد يكون الخلاف بينهم في تنوّع تعبيرهم اللفظيّ عن هذا المعنى فحسب.

قال الكفوي: "هو تصوّر الشَّيء من لفظ المُخَاطب"[6]، وقريب من هذا المعنى ذكر المناوي[7] وابن عقيل[8] وابن النجار الحنبلي[9].

وبهذا يمكن القول إنّ المراد بالفهم هو إدراك المخاطَب لمعنى اللفظ، وهو بهذا المعنى لم يفارق المعنى اللغويّ.

بعد بيان المقصود بالفهم في اللغة وفي الاصطلاح، نأتي الآن لبيان "الحديث" في اللغة وفي الاصطلاح.

ثانيا: معنى "الحديث" في اللغة وفي الاصطلاح:

أوّلا: الحديث لغة:

الحديث في اللغة ضد القديم، وجذره (حَدَث)، وهو كونُ الشيء لم يكن، وأُخِذُ الحديث الذي هو بمعنى الكلام من هذا[10]. واستُعمل الحديث بمعنى الخبر قليلا كان أو كثيرا[11].

ثانيا: الحديث اصطلاحا، وهو على معنَيين:

الأول: الحديث بمعناه المرادف لمعنى الخبر:

ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خِلْقِيّ أو خُلُقِيّ أو أضيف إلى الصحابي أو التابعي[12].

الثاني: الحديث بمعناه المغاير لمعنى الخبر: وهو ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقيّة أو خُلقيّة[13]. وهذا المعنى للحديث نصّ عليه الإمام السخاوي في شرحه على ألفية الإمام العراقي في علم الحديث[14]. وهو المراد للباحث في هذه الدّراسة وإليه ألمح في التقييد الوارد في عنوان البحث بإضافة لفظ (الحديث) إلى لفظ (النّبوي).

وبعد هذا الإيضاح لمعنى مصطلَحَي (الفهم والحديث) في اللغة والاصطلاح نأتي لتعريف الاسم المركّب (فهم الحديث) بما يتوافق مع أهداف هذا البحث، فنقول: هو إدراك معنى ما أضيف إلى النّبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقيّة أو خُلُقيّة.

ومعلوم أنّ إدراك معنى الحديث لا بُدّ له من أدوات ينبغي توافرها في النّاظر تعينه في الفهم، وهذه الأدوات سيأتي بيانها في البحث.

المطلب الثاني: **السياق: معناه و أنواعه**

معنى السياق في اللغة وفي الاصطلاح:

أوّلا: معنى السياق في اللغة:

قال ابن فارس: "هو حَدْوُ الشيء"[15]. ويُقال بنى الْقَوْم بُيُوتهم على سَاق وَاحِدَة، أي: على صف واحد[16].

من خلال تأمّل المعاني اللغوية السّابقة لاستعمالات الجذر (سوَق) وما يُشتق منه، لم أجد مَن أشار لمعنى السياق الذي أعنيه في بحثي إلّا ما جاء في المعجم الوسيط: "وسياق الكلام: تتابعه وأسلوبه الذي يجْري عليه"[17]. وهذا فيه إشارة إلى معنى السّياق اللغوي بما يحتويه من نظم وبيان.

وحتى نتجنّب الإطالة في هذا الباب، فقد لخّص الدكتور ردّة الله الطلحي -بعد أنْ أورد معانٍ متعدّدة للسياق- القول في مفهوم السياق في التراث العربي في نقاط ثلاث، على النّحو الآتي[18]:

الأولى: السياق هو الغرض، أيّ: مقصود المتكلم في إيراد الكلام.

الثانية: السياق هو الظرف والموقف والحدث الذي ورد فيه النص أو نزل فيه أو قيل بشأنه، وعُبّر عن هذا المعنى بلفظَيْ: الحال والمقام.

الثالثة: السياق هو ما يُعرف الآن بالسياق اللغوي الذي يمثله الكلام في موضع النظر والتحليل، ويشمل ما يسبق أو يلحق به من كلام.

ثانيا: معنى السياق في الاصطلاح:

اعتنى العلماء بالسياق بما يخدم علومهم؛ فأهل التفسير جعلوا سياق الآيات وسيلة لهم إلى حسن الفهم عن الله تعالى كتابَه، وأهل الحديث في مصنّفاتهم الشارحة للنصوص النبويّة أكثروا من التدليل على أهمية فهم النصوص النبويّة من خلال مراعاة سياقاتها، وأهل الأصول والفقه تناولوا السياق بمعناه العام والشامل، وجعلوه ركيزة مهمّة في علم دلالات الألفاظ، لكنْ ما يجمع قولهم كلَّهم في معنى السياق في الاصطلاح أنّهم يريدون به أحد أمرين أو كليهما[19]:

الأوّل: يريدون به سابق الكلام ولاحقه، وهو ما يسمي بالسِّباق واللحاق.

الثاني: معنى واسع يُراد به جميع القرائن التي تساعد في فهم النص الشرعي.

وبناء على ما سبق، فإنّ الباحث سيرتكز على نوعين من أنواع السّياق اصطلح عليهما في هذا البحث لفهم النّص النّبوي، **وهذان النوعان هما:**

الأول: السياق الخاص للحديث[20]، وأقصد به: مجموع الأدوات الدّالة على إدراك معناه بألفاظه جميعا[21]. ويندرج تحت هذا المعنى ما قصده الباحث من أهمية حضور اللغة في فهم الحديث، وكذلك أهميّة فهمه في ضوء ألفاظه وروايته جميعا.

الثاني: السياق العام، وأقصد به: ما يعين على فهم الحديث -الذي هو محلّ النّظر- من خارج ألفاظه. ويدخل فيما يعين على فهم الحديث بحسب هذا النوع من أنواع السياق: العلوم الخادمة للنصّ الشرعي

والمســـاهمة في إيضـــاحه وبيان المراد منه (ومن ذلك (علم أصـــول الفقه، وعلم العقيدة ...إلخ) وما لهذه العلوم من أثر في فهم النّص الشرعي بشكل سليم.

المطلب الثالث: أهميّة السّياق في فهم الحديث

الوصـول إلى الفهم الصحيح للألفاظ لا يتم إلّا بإنعام النّظر في سـياقها؛ حيثُ لا يُفهم مراد المتكلّم إلّا من خلال تتابع الكلام ونســـقه، ولا يمكن فصـــل أوّل الكلام عن آخره؛ لترابط الألفاظ في اللغة العربية بعضـها ببعض للدلالة على المعنى المراد، وفي هذا يقول ابن الأنباري: "كلامَ العرب يصحِّح بعضُـه بعضـاً، ويَرتبِط أَوَّلُه بآخره، ولا يُعْرَفُ معنى الخطابِ منه إلاَّ باستيفائه، واستكمال جميع حروفه"[22].

وأرشـد الإمام الشـاطبي المتفهّم للنصـوص الشـرعية إلى ضـرورة ردّ آخر الكلام إلى أوّله، وأوّله إلى آخره، فإنْ فرّق المتفهّم نظره في أجزاء الكلام وانشغل بذلك عن صورته الكلّية فلن يتوصّل إلى المراد منه[23].

وقد أشـــار العلّامة ابن دقيق العيد إلى أهمية النّظر في الســـياق بتمامه وتأثيره في فهم الخطاب، فقال: "فإنّ الســـياق طريق إلى بيان المجملات، وتعيين المحتملات، وتنزيل الكلام على المقصـــود منه، وفهم ذلك قاعدة كبيرة من قواعد أصول الفقه"[24].

وللتأكيد على ضـرورة توافر النظرة الشـمولية في فهم النصـوص الشـرعية بما فيها النصـوص النبويّة، يقول العلّامة ابن حزم: "والحديث والقرآن كله كاللفظة الواحدة، فلا يحكم بآية دون أخرى، ولا بحديث دون آخر، بل بضـم كل ذلك بعضـه إلى بعض، إذ ليس بعض ذلك أولى بالاتباع من بعض، ومَن فعل غير هذا فقد تحكم بلا دليل"[25].

وبذلك فإنّ أهميّة الســـياق تظهر من خلال أدائه لوظائف عديدة في فهم الخطاب، منها: بيان المجمل، وترجيح المحتمِل، وتقييد المطلق، وتخصـــيص العام، وتقرير الواضـــح، وبيان صـــفة المدح أو الذم من الكلام، إلى غير ذلك من الوظائف العديدة التي يقوم بها السياق في التعبير عن معنى الخطاب[26].

ومفاد ما تقدّم: أنّه يترتّب على ضـــرورة فهم الســـياق وأهمّيته، بيانُ خطورة الاجتزاء لبعض المعاني من السـياقات دون النظر فيها بأجمعها؛ فإنّ ذلك مؤدّاه إلى سـوء الفهم عن الله ورسـوله، وعدم الوصـول إلى المراد الصحيح من الخطاب، وهذا يعني تعطيل النصوص الشرعية عن أداء وظيفتها الخالدة في التشريع.

وبناء على ما سـبق، فالفهم الخاطئ للحديث النبوي الشـريف الواقع على السـياق قد يطرأ على النّاظر لإهماله أوّل الحديث، أو آخره، أو اقتطاع جزء منه وتعليق المعنى عليه دون غيره من ألفاظ الحديث، ولهذا قرّر العطّار أنّ الفائدة المرجوّة من قرينة الســـياق تتحقّق بالنّظر في أجزاء الكلام جميعها وليس في بعض الكلام دون بعضه الآخر[27].

ومن الأمثلة على إهمال النّظر في سـياق الحديث ما سـيمر معنا في هذا البحث عند عرض الإشـكالات الواردة على حديث "لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله" والإجابة عنها باعتبار السـياق و أنواعه التي سبقت.

المبحث الثاني

الإشكالات الواردة على حديث "لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله" عرض ونقد

المطلب الأوّل

الإشكالات الواردة على الحديث

تهافت بعض المعاصرين إلى شرح هذا الحديث [28] بمعزل عن النّظر في السياق -الذي سبق وأكّد الباحث أنّه يعين على صحة فهم الحديث-، فوقعوا في بعض الإشكالات التي أبرزوها للقارئ في كتبهم كخلاصة منهم في فهمهم الحديث، حيث وصلوا في النهاية إلى نتيجة واحدة، وهي ردّهم الحديث!.

وقبل العرض لهذه الإشكالات التي أثارها بعض المعاصرين، ينبّه الباحث إلى أنّ أوّل من استشكل هذا الحديث وطعن فيه هم المعتزلة [29]؛ لأمرين اثنين:

الأوّل: أنّ الحديث يتعارض مع أحد أصولهم، وهو (الوعد والوعيد)؛ حيث يقول القاضي عبد الجبار: "فاعلم أنه تعالى إذا كلفنا الأفعال الشاقة فلا بد من أن يكون في مقابلها من الثواب ما يقابله، بل لا يكفي هذا القدر حتى يبلغ في الكثرة حدا لا يجوز الابتداء بمثله ولا التفضل به، وإلّا كان لا يحسن التكليف لأجله"[30].

ويعتقدون بأنّ المكلّف لا يدخل الجنّة تفضّلا بل استحقاقا، وأثبتوا بعقولهم أنّ ثواب المكلّف واجب على الله تعالى [31]. وبذلك فإنّ هذا الأصل عندهم يعارض الحديث؛ حيث إنّ "الرحمة" الواردة فيه من جنس التفضّل.

ويتوافق هذا الاعتقاد مع ما ذهب إليه الزمخشري في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٣﴾[الأعراف: 43]، حيث قال: "بسبب أعمالكم لا بالتفضل، كما تقول المُبطلة"[32]

الثاني: قالوا: إنّ نعيم الجنّة خالص لا يشوبه كَدَر، ولو كان دخولها على سبيل التفضّل والرحمة لا على سبيل الجزاء والعمل لأفضى ذلك إلى تحمّل المنّة، واعتبروا تحمّل المنّة ذلة وكدرا في النّعمة، وأنّ هذا في الجنّة لا يكون![33]

وفي تقرير هذا المعنى يقول الزمخشري في تفسير قول الله تعالى:﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَجۡرًا غَيۡرَ مَمۡنُونٖ ﴾ [القلم: آية 3]، أي: "غير ممنون عليك به، لأنه ثواب تستوجبه على عملك، وليس بتفضل ابتداء، وإنما تمنّ الفواضل لا الأجور على الأعمال"[34]

وقد ذكر بعض الأئمّة -عند شرحهم الحديث هذا الفهم للمعتزلة وأخذوا يردّون عليهم ويُظهرون خطأهم، ممّا يؤكّد لنا أنّهم أوّل مَن أعلنوا هذا الفهم الخاطئ للحديث وطعنوا في صحته [35].

وقبل عرض الإشكالات التي أثارها بعض المعاصرين، فإنّ من بالغ الأهميّة أن نبيّن أنّ هذا الحديث صحيح، بل ذكر بعض أهل العلم أنّه متواتر[36] وقد أخرج أصله الإمامان البخاري ومسلم في صحيحهما

بألفاظ متقاربة، فأحدها جاء بلفظ: **(لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الْجنَّة. قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: لا، ولا أنا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِفَضْلٍ ورَحْمةٍ)**[37] **وفي لفظ آخر: (لَنْ يُنْجِيَ أَحَدًا منكم عَمَلُهُ)**[38]**. وفي لفظ ثالث: (ما من أَحَدٍ يُدْخِلُهُ عَمَلُهُ الْجنَّة)**[39] **وفي لفظ رابع: (ليس أَحدٌ منكم يُنْجِيهِ عَمَلُهُ)**[40].

أمّا بعض المعاصرين الذين تعرّضوا لشرح هذا الحديث، فإنّ أبرز إشكالاتهم التي كانت سببا في ردهم الحديث تمثّلت بالآتي:

أولا: مخالفة الحديث ومصادمته للآيات القرآنيّة التي تربط دخول الجنّة بالعمل، وهم بذلك قد شابهوا المعتزلة القائلين بأنّ المكلّفين يدخلون الجنّة بأعمالهم، واستدلّوا بآيات، من ذلك قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴿٣٢﴾﴾[النحل: 32]. وقول الله تعالى: ﴿وَنُودُوٓا۟ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴿٤٣﴾﴾ [الأعراف: 43]. وفي هذا يقول "محمد شحرور" بعد أنْ أورد الإشكال: "هذه الآيات تدحض ما اعتاد السّادة العلماء من ترديده على مسامعنا في دروسهم وندواتهم وبرامجهم ليل نهار على شاشات الفضائيّات من أنّ الإنسان لا يدخل الجنّة إلّا برحمة الله، وكأنّ مهمّة النبي ﷺعندهم أنْ يُكَذِّبَ الله ورسوله"[41] ومن هنا ردّ بعضهم الحديث بحجّة أنّ متنه يتعارض مع قطعيّ القرآن الذي يدلّ على أنّ مصير الإنسان في اليوم الآخر إنّما هو رهنٌ بما قدّمت يداه[42].

ثانيا: هذا الحديث يسلب من العمل قيمَتَه، وهي أنّه سبب لدخول الجنّة؛ حيث يُحدِّث النّاس بهذا الحديث كي يعلّقوا أنفسهم برحمة الله تعالى فقط من دون أنْ تكون لهم أعمال صالحة تنجّيهم من عذاب الدار الآخرة، وبنوا على هذا الإشكال دعوى أنّ الحديث من وضع الزّهاد العابدين -بحسب تعبيرهم[43].

وللإجابة على هذا الإشكالات -التي أثارها بعض السابقين وبعض المعاصرين- فإنّ الباحث سيتناول الحديث من سياقات ثلاثة مهمّة ينبغي استحضارها حتى يفهم الحديث على الوجه الصحيح، وهو ما سيعرضه في المطالب الآتية.

المطلب الثاني: فهم الحديث في ضوء السياق اللغوي

إنّ فهم اللغة -كما سبق- مهمٌّ في بيان النّصوص الشرعية؛ حيث إنّ الألفاظ قوالب المعاني، ولا تدرك المعاني بصورة صحيحة إلّا إذا فُهمت ألفاظها وَفقا للغة العرب التي تعدّ وسيلة التعبير عن لسان الشريعة.

وعند النّظر في عبارة: (لن يدخل أحد منكم الجنّة بعمله)، وقول الله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[النحل: 32]، **نجدْ أنّ فهمهما على الوجه الصحيح ينبني -بداية- على تحديد محمل حرف الجرّ (الباء).**

فهل الباء في قوله (بعمله) هي باء السّببية، أي نفي أنّ تكون الأعمال سببا في دخول الجنّة، أمْ هي باء المقابلة الدّاخلة على الأعواض، أي نفي أنّ تكون الجنّة عوضا عن الأعمال الصالحة التي قدّمها العبد.

والجواب عن هذا السؤال يتمثّل في أنّ أقوال العلماء تعدّدت في محمل هذه الباء التي وردت في الحديث والآيات، وذلك على قولَيْن اثنين:

الأول: أنْ تكون الباء في الحديث هي باء السببيّة، والباء المثبتة في الآية هي باء المقابلة التي تدخل على الأعواض، وهذا القول نصره ابن هشام الأنصاري من أهل اللغة، وو افقه الكِرماني شارح صحيح البخاري(44).

ووجهُ هذا القول كما ذكر ابن هشام، هو: "أنّ المُعطي بعوض قد يُعطي مجّانا بخلاف المسبَّب، فلا يوجد بدون السّبب"(45).

والثاني: أنْ تكون الباء في الحديث هي باء العِوض، والباء المثبتة في الآيات هي باء السببيّة. وهذا القول نصره ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وهو معنى كلام النووي(46)، وإلى هذا القول ذهب ابن أبي العزّ الحنفي(47).

قال ابن تيمية: "فإنّ المنفي نُفي بباء المقابلة والمعاوضة كما يقال: بعت هذا بهذا. وما أثبت بباء السبب، فالعمل لا يقابل الجزاء وإن كان سبباً للجزاء"(48). وقال ابن القيم: "الباء الْمُقْتَضِيَة للدخول غير الباء التي نفى مَعهَا الدُّخُول، فالمقتضية هي باء السَّبَبِيَّة الدَّالَّة على أنّ الأعمال سَبَب للدخول مقتضية له كاقتضاء سَائِر الأسباب لمسبباتها والباء الَّتِي نفى بهَا الدُّخُول هِيَ بَاء الْمُعَاوضَة والمقابلة الَّتِي فِي نَحْو قَوْلهم اشْتريت هذا بهذا فَأخْبر النَّبِي أنّ دُخُول الْجنَّة ليس فِي مُقَابلَة عمل أحْدُ"(49).

وركّز الحافظ ابن حجر في جمعه بين الحديث والآية على بيان المقصود بالعمل، حيث حمل معناه في الحديث على أنْ يكون عملا مقبولا، وأوضح أنّ العامل لا يستفيد بهذا العمل دخول الجنّة إلّا إذا كان بهذه الصفة، والقبول راجع لأمر الله، فإذا حصل فهو من رحمته. وحمل قول الله تعالى: (ادخلوا الجنّة بما كنتم تعملون) على معنى: ادخلوا الجنّة بما كنتم تعملونه من العمل المقبول. فيكون المنفي في الحديث هو دخول الجنّة بالعمل المجرّد عن القبول، والمُثبَت في الآية دخولها بالعمل المتقبّل(50).

الجمع والترجيح:

على الرّغم من أنّ الخلاف سائغ في حمل هذه الباء على أحد هذين القولين، ولكلّ فريق وجهه الذي ذهب إليه، إلّا أنّ الأقرب في فهم الحديث على الوجه الصحيح، والأكثر تحقيقا للجمع بين الحديث والآيات هو حمل الباء المنفيّة في الحديث على أنّها باء العوض، والباء المثبتة في الآية على أنّها باء السببيّة، وهو مفاد القول الثاني من القوْلَين السّابقَيْن.

والسبب في وجاهة هذا القول -كما يرى الباحث- عدّة أمور:

الأوّل: القول بأنّ الباء في الآية للسببيّة، وفي الحديث هي باء العوض يزيل الإشكال الحاصل بين الآيات والحديث، ويجعل التوفيق بين النّصوص ظاهرا بدون الحاجة إلى تأويلات تسوّغ لنا حمل الباء على غير هذا المحمل. ولذلك فإنّ مَن حصر إفادة الباء في الحديث -من المعاصرين- أنّها للسببيّة؛ أدى ذلك به إلى القول بوجود تعارض بين الحديث وبين الآيات القرآنيّة، ومن ثَمّ قام بردّ الحديث ولمْ يقبله.

الثاني: حمل الباء المنفيّة في الحديث على معنى السببيّة يخالف سياق الحديث ذاته الذي اعتبر العمل سببا له فائدة، كما سيأتي في الجانب الثالث من جوانب فهم هذا الحديث.

الثالث: في ألفاظ الحديث جاء لفظ (النّجاة) بالإضافة إلى لفظ (الدخول) السابق، وذلك في قول النّبي ﷺ: (لَنْ يُنْجِيَ أَحَدًا منكم عَمَلُهُ)[51]، وفي لفظ: (ليس أَحدٌ منكم يُنْجِيهِ عَمَلُهُ)[52].

والنجاة لغة تعني: "الخَلاصُ ممَّا فيه المَخَافَة"[53]. فأصل الدّخول الذي هو بداية الخلاص من مخافة عذاب الله تعالى لا يكون إلا برحمة الله تعالى، وهذا يؤيّده لفظ الحديث الآخر عند الإمام مسلم: (لا يُدْخلُ أحدا منكم عملُه الجنّة، ولا يُجيره من النّار)[54]. وعند الإمام أحمد في المسند بلفظ: (ما منكم من أحد يُدْخلُهُ عملُه الجنّة ولا ينْجيه من النّار إلا برحمة من الله وفضل)[55].

وألفاظ الحديث يفسّر بعضها بعضا ويعين على تعيين المراد من الحديث عند اختلاف الفهم كما سبق وأشار إليه الباحث.

المطلب الثالث: فهم الحديث في ضوء السياق العقدي

فهْم الحديث وَفقا لاعتقاد أهل السنّة -وما نقله أهل العلم عنهم- هو الأوفق.

ومن هنا، يذكر أهل العلم أنّ هذا الحديث يقوّي ما ذهب إليه أهل السنّة من أنّ الأعمال سببٌ في دخول الجنّة لا عوض لها، وأنّ العبد الطّائع لا يدخل الجنّة إلا برحمة الله تعالى وفضله، وأنّ من رحمته وفضله قبول طاعة عبده التي قدّمها بين يديه تبارك وتعالى[56]. وممّا هو مقرّرٌ عندهم أنّ الله تعالى لا يجب عليه شيء، وأنّ له فعل ما شاء في ملكه، وأنّ له أنْ يعذّب الطائع وينعّم العاصي، لكنْ أخبر أنّه لا يفعل ذلك، وخبره صدق لا خُلْف[57].

والذي يؤكّد أنّ القبول من الله تعالى، وأنّ وعده في الإنعام على عباده الصالحين لا يُخلف، قوله تعالى:﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنۡهُمۡ أَحۡسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمۡ فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَنَّةِۖ وَعۡدَ ٱلصِّدۡقِ ٱلَّذِي كَانُواْ يُوعَدُونَ ١٦﴾[الأحقاف: 16].

وممّن حاد عن طريق أهل السنّة في هذا الفهم، طائفتان، وهما: الجبريّة والقدريّة؛ أمّا الجبريّة فقد أنكروا أنْ تكون الأعمال سببا في دخول الجنّة. وأمّا القدريّة -والمعتزلة قدريّة في باب القدر[58]- فقد زعموا أنّ الجنّة عوضُ العمل وثمنُه، وأنّ أهل الجنّة إنّما يدخلون الجنّة بأعمالهم حتى لا يتكدّر نعيمهم عليهم بمنّة الله تعالى، بلْ يكون ذلك النّعيم عوضا[59] وقد ردّ ابن الزاغوني على هذا القول

الأخير للمعتزلة القدرية بأنّ "الامتنان إنّما يكون ذلّة من جهة النّظير والمماثل، أمّا من جهة المالك الذي لا يُدانيه معطٍ، ولا يماثله مُنعِم فإنّ الذلّة معدومة فيه" [60].

وذكر المازري أنّ الحديث يردّ على المعتزلة الذين أثبتوا بعقولهم أعواض الأعمال، ثم قال: "وظاهر هذا الحديث يشير إلى مذهب أهل الحق؛ أنّه لا يستحقّ أحد بطاعته الثواب"[61].

وأمّا إنكار الجبريّة أنْ تكون الأعمال سببا في دخول الجنّة، فإنّ سياق الحديث يردّه، وهو ما سيتكلم عنه الباحث في الجانب الثالث من جوانب فهم الحديث.

وأمّا ذهاب القدريّة إلى أنّ الأعمال عوضٌ للجنّة وثمنٌ لها وليست مِنّة من الله تعالى عليهم، فإنّ قول الله تعالى حكاية عن أهل الإيمان الذين دخلوا الجنّة وعرفوا حقّ ربهم عليهم تردّ ما ذهبوا إليه، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا كُنَّا قَبۡلُ فِيٓ أَهۡلِنَا مُشۡفِقِينَ ٢٦ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا وَوَقَىٰنَا عَذَابَ ٱلسَّمُومِ ٢٧﴾ [الطور: 26-27]. وبهذا يمكن الجمع بين الآيات والحديث على معتقد أهل السنّة، وهو أنّ أصل دخول الجنّة معلّق ابتداء على رحمة الله تعالى وعفوه كما جاء في الحديث، وأنّ نوال المنازل والدرجات في الجنة يكون بحسب الأعمال وتباين العباد فيها كما في الآيات[62] قال ابن الوزير: "وكذلك ثواب أهل الجنة جاء في كتاب الله معللاً بمجازاتهم على أعمالهم، وليس ذلك بمانع من دخولهم الجنة برحمته سبحانه"[63].

وممّا يؤيّد هذا المعنى ما رواه أبو هريرة ﷺ قال: (أخبرني رسولُ الله ﷺأنّ أهلَ الجنّة إذا دخلوها نَزَلوا فيها بفضلِ أعمالهم)[64]

المطلب الرابع: فهم الحديث في سياق ألفاظه ورواياته

إنّ فهم الحديث في ضوء سياقه الخاص -وهو ألفاظه ورواياته- من أهم ما يشير إلى صحّة معناه المستنبط منه أو على الأقل يرجّح بين المعاني عند تعدّدها، وقد ذكر الباحث سابقا عند تناوله معنى السياق وأهميته ما أشار إليه العلّامة ابن دقيق العيد عندما تناول ضرورة النّظر في السياق بتمامه وتأثير السياق في فهم الخطاب[65]. والذي يعنينا في سياق هذا الحديث، قول النّبي ﷺفي نهايته -كما في لفظ مسلم-: (ولكن سدِّدوا)[66].

ففي هذه العبارة ملمح مهم في فهم هذا الحديث، وهو إثبات أنّ العمل سبب في دخول الجنّة، وأنّ الذي نُفي في الحديث الشريف ما رجّحه الباحث سابقا وهو أنْ تكون الجنّة عوضا للعمل وثمنا له.

والحاصل: أنّ هذا السياق يرتكز على فكرة رئيسة، وهي أنّ العمل للجنّة مهم وله فائدة؛ ويؤيّدها توجيه النّبي ﷺفي نهاية هذا الحديث وقوله: (ولكنْ سدّدوا)، وفي لفظ: (سَدِّدوا، وقَارِبُوا، وَاغْدُوا، وَرُوحُوا، وَشيء من الدُّلْجَة، وَالقَصْدَ القَصْدَ تَبْلُغُوا)[67]. **ولو كان نفي دخول الجنة محمولا على عدم اعتبار العمل سببا في دخولها، فلن يكون هنالك فائدة حينئذ من هذا التوجيه النّبوي، بل لَتعارض نهاية الحديث مع أوّله!**

وتبويب الإمام البخاري على هذا الحديث تأكيد جليٌّ لهذا المعنى، حيث ترجم بقوله: "باب القصد والمداومة على العمل"[68]. وهذا يقود الباحثين إلى ضرورة الاستنارة بأقوال العلماء السابقين في فهمهم للأحاديث، خاصّة المشهود لهم بدقّة الفهم وعمق التحليل وسلامة القصد.

وبعد هذا التوجيه في فهم الحديث من خلال تناول هذه السياقات الثلاثة التي تؤثّر في فهمه لم يبق -بإذن الله- أثر للإشكالات التي يثيرها بعض المعاصرين[69] في أنّ هذا الحديث من وضعّ الزّهاد الذين منعوا النّاس من العمل وعلّقوهم برحمة الله فحسب، أو أنّ الحديث يسلب من العمل قيمته أو أنّه يعارض الآيات القرآنية التي تذكر قيمة العمل وأهميّته في دخول الجنّة.

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث، فإنّي أحمد الله تعالى أنْ وفّقني لإتمامه بما أستطيع من جهد، سائلاً المولى ﷻ أنْ يتقبّله منّي بقَبول حسن، وأنْ يغفر لي أيّ خطأ أو تقصير وقعت فيه.

وبعد هذا العرض لمواضيع البحث وحيثيّاته، فإنّ الباحث استخْلصَ النتائج الآتية:

سار أهل العلم في فهمهم للأحاديث النّبوية ضمن منهجيّة واضحة تتمثّل بإعمالهم لأدوات الفهم المعتبرة، ومن ذلك نظرهم إلى السياق وبيان أهميته في صحة الفهم وضبط المعاني المستنبطة من النّصوص.

اصطلح الباحث في هذه الدّراسة على معنَيَين محدّدين للسياق بنوعَيْه: الخاص والعام بما يتلاءم مع موضوع الدّراسة؛ **فقصد بالسياق الخاص:** مجموع الأدوات الدّالة على إدراك معنى الحديث بألفاظه جميعا. **وقصد بالسياق العام:** ما يعين على فهم الحديث -الذي هو محلّ النّظر- من خارج ألفاظه. ويدخل فيما يعين على فهم الحديث بحسب هذا النوع من أنواع السياق: العلوم الخادمة للنصّ الشرعي والمساهمة في إيضاحه وبيان المراد منه.

-ارتبط فهم هذا الحديث بثلاث سياقات مهمة بحسب ما تدل عليه معاني السياق،

الأوّل: السياق اللغوي، **حيث توصّل الباحث من خلاله إلى أنّ الأقرب في فهم الحديث على الوجه الصحيح والأكثر تحقيقا للجمع بين الحديث والآيات هو حمل الباء المنفيّة في الحديث على أنّها باء العوض، والباء المثبتة في الآيات على أنّها باء السببيّة.**

والثاني: السياق العقدي، **بإثبات أنّ الحديث يو افق معتقد أهل السنّة من أنّ الأعمال سببٌ في دخول الجنّة لا عوض لها.**

والثالث: سياق ألفاظ الحديث ورواياته، **الذي يدلّ بوضوح على أنّ العمل للجنّة مهم وأساس في دخولها.**

-توصّل الباحث من خلال سياقي الحديث -الخاص والعام- اللذين تمت دراسته على ضوئهما إلى أنّه لا يسلب من العمل قيمته ولا يعارض الآيات القرآنية التي تذكر قيمة العمل وأهميّته في دخول الجنّة.

-ظهر الخلل عند بعض المعاصرين في فهم الأحاديث النبويّة بسبب إهمالهم السياق بنوعيه عند الفهم.

-يتوجّب على دارس السنّة النبويّة أن يسترشد بكلام شرّاح الأحاديث النبويّة من العلماء القدامى والمعاصرين المشهود لهم بالانضباط في الفهم، والدّقة في العلم، والسلامة في القصد.

توصيات الدّراسة:

يوصي الباحث بدراسة أحد كتب المعاصرين الذين أساؤوا في فهم النّصوص النبويّة، وبيان أثر إهمالهم السياق في حصول خطأ الفهم لديهم.

الهوامش:

(1) وهي رسالة دكتوراة قد نوقشت في الجامعة الأردنيّة في العام 2013م، بإشراف أ. د محمد عيد الصاحب حفظه الله.

(2) قُدمت هذه الورقة البحثيّة ضمن أعمال الندوة العلمية التي نظمتها الرابطة المحمدية للعلماء بعنوان: " أهمية اعتبار السياق في المجالات التشريعية وصلته بسلامة العمل بالأحكام" التي أقيمت أيام: 10-12جمادى الثانية 1428هـ الموافق لـ 26-28 يونيو 2007م .بمدينة الرباط-المملكة المغربية. ولا أعلم إن تمت طباعة أعمال الندوة التي من ضمنها هذه الورقة أم لا، لكنّها موجودة على الموقع الرسمي للرابطة المحمدية للعلماء على الرابط:
https://www.arrabita.ma/blog/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A8%D9%88/

(3) ابن فارس، أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، بيروت: دار الفكر. (ج4، ص457)، وفرّق الزّبيدي بين العلم والفهم، فجعل العلم هو مطلق الإدراك، والفهم هو سرعة انتقال النّفْس من الأمور الخارجيّة إلى غيرها. الزّبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد، **تاج العروس**، تحقيق: علي شيري، ط2، دار الفكر، 1424هـ. (ج17، ص546).

(4) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، **المخصص**، تحقيق خليل إبراهيم جفال،) ط1)، بيروت: دار إحياء التراث. (ج1، ص257).

(5) ابن منظور، محمد بن مكرم (د.ت)، **لسان العرب**.) ط1). بيروت: دار صادر. (ج12، ص459).

(6) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، **الكليّات**، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة. (ص697).

(7) المناوي، زين الدين عبد الرؤوف، **التوقيف على مهمّات التعاريف**،) ط1)، القاهرة: عالم الكتب، القاهرة. (ص265).

(8) ابن عقيل، أبو الوفاء علي، **الواضح في أصول الفقه**، تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي،) ط1)، بيروت: مؤسسة الرسالة، (ج1، ص25).

(9) ابن النجار الحنبلي، محمد بن أحمد، **مختصر التحرير في أصول الفقه**، ضبطه وصححه وعلق عليه د. محمد مصطفى رمضان، (ط1)، السعودية: دار الأرقم، (ص14).

(10) انظر: ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، (ج2، ص36). والزّبيدي، **تاج العروس**، (ج3، ص189).

(11) الزّبيدي، **تاج العروس**، (ج3، ص191).

(12) انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: مازن السرساوي،) ط1)، السعودية: دار ابن الجوزي. (ج1، ص72). وانظر: **ابن حجر، أبو الفضل، أحمد بن علي، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق نور الدين عتر،) ط3)، دمشق: مطبعة المصباح، (ص41).

(13) **انظر: الجزائري، طاهر بن صالح، توجيه النظر إلى أصول الأثر**، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة،) ط1)، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية. **(ج1، ص1). و انظر:** ابن حجر، أحمد، فهرس الأعلام، أحمد**.Error! Bookmark not defined** بن علي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. تعليقات الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز. بيروت: دار المعرفة. (ج1، ص193).

(14) **السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن**، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، **تحقيق علي حسين علي،) ط1)، مصر: مكتبة السنة. (ج1، ص22).**

(15) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، (ج3، ص117).

(16) انظر: الزيّات، أحمد وآخرون، **المعجم الوسيط**. (ج1، ص464). وابن منظور، **لسان العرب**، (ج10/ ص166- ص167).

(17) المرجع السابق، (ج1، ص465).

(18) انظر: الطلحي، ردة الله (1998)، **دلالة السياق**، (رسالة دكتوراة)، بإشراف أ.د عبدالفتاح البِركاوي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى. (ص45+ص46). بتصرّف يسير.

(19) **وقد يُطلق على السياق أسماء أخرى، منها:** المقام، والنّظم، ودلالة الحال أو المقام، والقرينة، والغرض أو مقصود الكلام، ولسان الحال أو المقال، والمناسبة. انظر: عبدالمنعم، عبد الله، **أثر السياق في تغييردلالات الألفاظ الشرعية والتخريج عليه من الفروع الفقهية**، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور محمد العتربي، ماليزيا: جامعة المدينة العالمية. (ص58-ص62).

(20) قال ابن دقيق العيد: (وقد قررنا في علم الحديث: أنّه يعرف كون الحديث واحدا باتّحاد سنده ومخرجه وتقارب ألفاظه). ابن دقيق العيد، تقي الدين محمد بن علي، **إحكام الأحكام في شرح أحاديث سيّد الأنام**، تحقيق عبدالمجيد العمري، وإمها حسن آية الله وآخرون،) ط1)، الكويت: دار أسفار. (ج3، ص102).

(21) وهذا تعريف إجرائي يتناسب مع موضوع البحث.

(22) ابن الأنباري، محمد بن القاسم، **الأضداد**، تحقيق محمد إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية. (ص 2).

(23) الشاطبي، **الموافقات**، (ج4، ص266).

(24) ابن دقيق العيد، **إحكام الأحكام في شرح أحاديث سيّد الأنام**، (ج3، ص91).

(25) ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام**، (ج3، ص118).

(26) انظر: ابن عبدالسلام، عز الدين، **الإمام في بيان أدلة الأحكام، تحقيق رضوان مختار**، (ط1)، بيروت: دار البشائر. (ص159).

(27) قال العطار: (وقرينة السياق هي ما يؤخذ من لاحق الكلام الدّال على خصوص المقصود أو سابقه العطار، حسن بن محمد، (د.ت)، **حاشية العطارعلى شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع**، بيروت: دار الكتب العلمية. (ج1، ص30).

(28) الحديث بهذا اللفظ هو الذي تمسّك به بعض المعاصرين الذين ادّعوا مخالفته للآيات القرآنيّة من حيث إنّ ظاهرها يدل على أنّ أهل الجنّة يدخلونها جزاء لأعمالهم الصالحة في الدّنيا. انظر: أحمد بن حنبل أبو عبد الله، **المسند**، ط1، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، 1421هـ، 2001م. مسند أبي هريرة رضي الله عنه، ح7479.

(29) خلصت دراسة بعنوان (المعتزلة: نشأتها، أسماؤها، أصولها الخمسة) إلى أنّ المعتزلة مدرسة فكرية اختُلف في تاريخ نشأتها، ويرجح الكثير أنّها ظهرت في بداية القرن الثاني للهجرة في البصرة. وقد سُمّوا بذلك لاعتزالهم رأي الأمة في حكم مرتكب الكبيرة. ومؤسس هذه المدرسة هو واصل بن عطاء. انظر: حافظ جبار مجيد، المعتزلة: نشأتها، أسماؤها، أصولها الخمسة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد الرابع والستون، يونيو 2021. ص177.

(30) عبدالجبار الهمذاني، **شرح الأصول الخمسة**، عناية الأستاذ سمير رباب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص415.

(31) المرجع السابق، ص464.

(32) الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ. ج2، ص106.

(33) انظر: أبو الحسن علي ابن الزاغوني، د.ط، **الإيضاح في أصول الدين**، تحقيق عصام محمود، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية والسعودية، سنة 2003، ص551. وسيأتي في المطلب الثالث من هذا البحث الردّ على هذا القول.

(34) الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ج4، ص585.

(35) انظر: المازري، **المعلم بفوائد مسلم**. ج3، ص351. والنووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**. ج17، ص160. وابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية، ج2، ص642. وابن حجر، **فتح الباري**. ج11، ص296.

(36) قال ابن الوزير في رد مَن ادّعى أنّ الحديث خبرُ واحد: "قلنا: ليس بخبر واحدٍ، بل هو متواتر عند أهل البحث التام عن طرق الحديث، فقد روي عن النبي - ﷺ- من بضعة عشر طريقاً: عن أبي هريرة، وعائشة، وجابر بن عبدالله، وأبي سعيدٍ الخدري، وأبي موسى، وشريك بن طارقٍ، وأسامة بن شريك، وأسد بن كُرْزٍ، وأنسٍ، وعبدالله بن عمر بن الخطاب، وواثلة

بن الأسقع". ابن الوزير، **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**، ط3، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994. ج7، ص290.

(37) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المرضى، باب تمني المريض الموت، ح5673.

(38) **المصدر السابق**، كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل. ح6463؛ ومسلم، المسند الصحيح، كتاب صفة القيامة والجنة والنار. باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، ح2816.

(39) **المصدر السابق**، ج8، ص140، ح2816.

(40) **المصدر السابق**، ج8، ص140، ح2816.

(41) شحرور، محمد، **تجفيف منابع الإرهاب**، ط1، مؤسسة الدراسات الفكرية المعاصرة، بيروت، 2008م. ص276.

ومحمد شحرور من مواليد العاصمة السورية دمشق عام 1938م، اشتهر في أواخر القرن الماضي بسبب بعض مؤلفاته التي أثارت جدلا واسعا، مثل كتابه: "الكتاب والقرآن قراءة معاصرة"، وله نصوص كثيرة في مؤلفاته تدلل على طعنه في السنة المطهرة عموما وفي الأحاديث النبوية الصحيحة خصوصا. وما أورده الباحث في هذا البحث يشير بوضوح لذلك. توفي نهاية عام 2019م.

(42) انظر: صالحية، **الدّراية الفريضة المصيرية الغائبة في التراث**، ص506.

(43) قال "سامر إسلامبولي" بعد أن تعرّض لشرح الحديث: "يبدو عليه أنّه من وضع الزّهاد العابدين الذين يمنعون النّاس من العمل في الدنيا فعلّقوا الأمر برحمة الله فقط وسلبوا من العمل قيمته"، ثم ذكر أنّ هذا الحديث متصادم مع عشرات الآيات القرآنية التي تجعل العمل الصالح سببا لدخول الجنة. إسلامبولي، **تحرير العقل من النّقل**. (ص375).

وسامر إسلامبولي من مواليد العاصمة السورية دمشق عام 1963م، ويعدّ بمضمون كتاباته من المنكرين للسنة النبوية، ومن أشهر مؤلفاته "تحرير العقل من النقل" وهو مليء بالطعن على السنة وما فيها من أحاديث مطهّرة.

(44) الكرماني، **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري. ج1، ص125.**

(45) ابن هشام، جمال الدين، **مغني اللبيب**، تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله، دار الفكر. ج1، ص110.

(46) انظر: النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**،) ط2)، بيروت: دار إحياء التراق العربي. ج17، ص161.

(47) ابن أبي العز، محمد بن علاء، (ت792)، **شرح العقيدة الطحاوية**، ط1، تحقيق أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، 1418هـ. (ص441).

(48) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**. ج1، ص217. وج8، ص70.

(49) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، **مفتاح دار السعادة ومنشورولاية العلم والإرادة. ج1، ص21**؛ وحادي الأرواح إلى بلاد الأفراح،) **ط1)، تحقيق زائد بن أحمد النشيري، جدة: مجمع الفقه الإسلامي. ج1، ص177.**

(50) انظر: ابن حجر، **فتح الباري**. ج1، ص78. وج11، ص296.

(51) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل. ح6463؛ ومسلم، المسند الصحيح، كتاب صفة القيامة والجنة والنار. باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، ح2816.

(52) **المصدر السابق**، ج8، ص140، ح2816.

(53) الزبيدي، **تاج العروس. ج20، ص 218.**

(54) مسلم، **المسند الصحيح**، كتاب صفة القيامة والجنة والنار. باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، ح2817.

(55) أحمد، **المسند**. ج23، ص396، ح15236. وفي إسناده ابن لهيعة، قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: "هذا إسناد ضعيف، ابن لهيعة سيء الحفظ، وقد توبع".

(56) انظر: المازري، **المعلم بفوائد مسلم**. ج3، ص351.

(57) انظر: **المصدر السابق**؛ النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**. ج17، ص160.

(58) انظر: عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت، سنة 1977. ص93.

وقد قال ابن تيمية رحمه الله: " و (المعتزلة) وعيدية في "باب الأسماء والأحكام". **قدرية في "باب القدر"**. جهمية محضة -واتبعهم على ذلك متأخرو الشيعة وزادوا عليهم الإمامة والتفضيل وخالفوهم في الوعيد - وهم أيضا يرون الخروج على الأئمة". ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**. ج6، ص55.

(59) وقد عقّب العلامة ابن القيّم على كلام القدرية هذا بقوله: "وما رمى السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم القدرية عن قوس واحد إلا لعظم بدعهم ومنافاتها لما بعث الله به أنبياءه ورسله، فلو أتى العباد بكل طاعة وكانت أنفاسهم كلها طاعات لله لكانوا في محض منته وفضله وكانت له المنة عليهم". انظر: ابن القيم، محمد بن أبي بكر، (ت751)، **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدروالحكمة والتعليل**، ط2، دار عطاءات العلم، السعودية، 1441هـ، 2019م. ج1، ص196. وانظر: المصدر ذاته. ج1، ص388.

و انظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، ط10، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبدالله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت. ج2، ص641.

(60) أبو الحسن علي ابن الزاغوني، **الإيضاح في أصول الدين**، ص551.

(61) المازري، **المعلم بفوائد مسلم**. ج3، ص351. وانظر: النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. ج17، ص160.**

(62) انظر: ابن بطال، **شرح صحيح البخاري**. ج10، ص180؛ وابن تيمية، مجموع الفتاوى. تحقيق عبدالرحمن بن محمد بن قاسم. المملكة العربية السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصاحف. ج8، ص265.

(63) ابن الوزير، **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**، ج7، ص290.

(64) الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب صفة الجنة عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في سوق الجنة. ح2549. وقد ضعّف الترمذي الحديث وقال عقبه: "هذا حديث غريب، لا نعرفه إلّا من هذا الوجه". وانظر: ابن سلام، يحيى بن سلام، **تفسيريحيى بن سلام**، ط1، تحقيق د. هند شلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1425هـ، 2004م. ج1، ص62.

(65) وذلك في قول ابن دقيق العيد: "فإنّ السياق طريق إلى بيان المجملات، وتعيين المحتملات، وتنزيل الكلام على المقصود منه، وفهم ذلك قاعدة كبيرة من قواعد أصول الفقه". ابن دقيق العيد، **إحكام الأحكام في شرح أحاديث سيّد الأنام**، ج4، ص141 وج3، ص91.

(66) مسلم، **المسند الصحيح**، كتاب صفة القيامة والجنة والنار. باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، ح2816. وانظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، ح6463.

(67) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، ح6463.

(68) **المصدر السابق.**

(69) **أمثال مَن تمّ ذكرهم بداية هذا المطلب.**